ذلك منه (وفي الظهيرية) لظهير الدين المرغيناني[١] (ومن أنكر إمامة أبي بكر الصديق) رضي الله تعالى عنه (فهو كافر في الصحيح) قيل لإجماع الأمة على ذلك من غير خلاف أحد يعتد به وقيل لنسبة الأمة إلى الضلالة والأمة لا تجتمع على الضلالة لحديث (**لاَ تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلاَلَةِ**) يشكل على الأول بأن الكفر إنما هو في الإجماع الذي وقع في الشرعيات وهذا كالإجماع في الأمور العادية ولو سلم فسنده القياس على إمامته في الصلاة نصا وقرر أيضا بعدم الكفر في الإجماع الذي سنده القياس فاعلم أن في إكفار منكر الإجماع القطعي ثلاثة مذاهب كفر مطلقا وهو مذهب أصحابنا ليس بكفر مطلقا وكفران في نحو العبادات الخمس في كونه من الضروريات الدينية وعدمه في غيرها قيل هو مذهب المحققين فتأمل ويشكل على الثاني بأن إنكار الحديث إنما يكون كفرا إن متواترا وتواتر هذا الحديث ممنوع إلا أن يحمل الإنكار على ما بعد إقرار حديثيته ولا شك أن هذا احتمال ولا كفر مع الاحتمال (وكذلك من أنكر خلافة عمر في أصح الأقوال) قيل لإنكار الإجماع القطعي أيضا يرد عليه بما ذكر آنفا مع عدم الاندفاع بدفع ما ذكر آنفا فافهم لا يخفى أنه إن اتحد حكمهما في الكفر والأصحية فالأولى جمعهما إذ الفصل الواحد أولى من الفصلين (انتهى) ثم لا يخفى أن نقل المصنف هنا هذه الأخبار والآثار وأقوال الفقهاء لأجل إثبات مدعاه من قوله هذا قدح في أفضل الأولياء إلى آخره فإذا تفطنت وجدت عدم تمامية التقريب في بعضها وعدم التقريب أصلا في بعضها نعم يمكن التقريب لكن بتأويل خفي يظهر بالتأمل وأما منكر خلافة عثمان وعلي فمبتدع رضي الله تعالى عنهما وعن جميع أصحاب نبينا صلّى الله تعالى عليه وسلّم (تذنيب) للمسائل المختلفة بين إمامي أهل السنة كثرهم الله تعالى علم الهدى الشيخ أبي منصور الماتريدي والشيخ أبي الحسن الأشعري رحمهما الله تعالى على ما جمع بعض العلماء في رسالة مخصوصة

---

(١) القاضي ظهير الدين محمد بن أحمد البخاري توفي سنة ٦١٩ هـ. [١٢٢٢ م.] في بخارى.

وبعض الأساتذة في بعض كتبه مع بعض آخر عن بعض الكتب.

قال جمهور الماتريدية ١ معرفة الله واجب عقلا لا شرعا ٢ وأنه تعالى لو لم يبعث للناس رسولا لوجب عليهم معرفته تعالى ٣ وأنه يعرف الصانع بصفاته حق المعرفة ٤ وأن الوجود والوجوب عين الذات في التحقيق ٥ وأن حسن[١] بعض الأمور وقبحه يدرك بالعقل ٦ وأن صفات الأفعال كلها راجعة إلى صفة ذاتية حقيقية هي التكوين وهو مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود فالفعلية كالذاتية صفة حقيقية لا اعتبارية فقديمة قائمة بذاته تعالى ٧ وكل صفة ذاتية أو فعلية واجبة الوجود ليست بممكنة ٨ وأن صفات الأفعال في نحو الخالق البارئ الرازق لها أسماء غير القدرة بلا رجوع إليها بل إلى التكوين ٩ وأن التكوين ليس عين المكون ١٠ وأن البقاء ليس صفة زائدة ١١ وأنّ السمع والبصر صفتان غير العلم بالمسموع والمبصر ١٢ وأن إدراك المشموم والمذوق والملموس ليس صفة غير العلم في شأنه تعالى ١٣ وأن أفعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح ١٤ وأن الإرادة لا تستلزم الرضا والمحبة ١٥ الله متكلم في الأزل لا مكلم في الأزل ١٦ وأن بعض القرآن أعظم من بعض ١٧ وأنه لا يتعلق الخطاب الأزلي بالمعدوم ١٨ وأن وجود الأشياء بالإيجاد لا بخطاب كن. وعن البزدوي هو بالخطاب والإيجاد معا ١٩ وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وهو قول إمام الحرمين أيضا ٢٠ وأن الاستثناء في الإيمان لا يجوز حالا واستقبالا ٢١ وأن الشقي في الحال قد يسعد وبالعكس ٢٢ وأنه وإن جاز تعلق الرؤية بكل موجود لا أنه لا يجوز تعلق السماع بكل موجود ٢٣ وأن موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام لم يسمع الكلام النفسي بل سمع كلاما مؤلفا من الحروف والأصوات ٢٤ وأنه لا يجوز التكليف بما لا يطاق ٢٥ وأنه لا يجوز تعذيب المطيع وتنعيم الكافر عقلا لمخالفة الحكمة ووضع الشيء في غير موضعه وكذا تخليد

---

[١] تفصيله أن الحسن بمعنى استحقاق المدح والثواب على التصديق والقبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب على التكذيب إجمالا عقلي أما كيفية الثواب وكونه بالجنة وكيفية العقاب وكونه بالنار فشرعي.

المؤمن في النار وتخليد الكافر في الجنة ٢٦ وأنه تعالى لا يرى في المنام وإن ذهب أكثر الحنفية إلى خلافها بل أوّلوا كلام الشيخ ٢٧ وأنه ليس الرؤيا خيالا باطلا بل نوع مشاهدة للروح تحقيقية أو بمثاله ٢٨ وأن الاستطاعة التي يعمل بها العبد الطاعة هي بعينها الاستطاعة التي يعمل بها المعصية على أن تكون القدرة الواحدة صالحة للضدين على سبيل البدل ٢٩ وأن العلم الواحد منا يتعلق بمعلومين أو أكثر ٣٠ وأن الأنبياء عليهم السلام بعد موتهم أيضا أنبياء حقيقة ٣١ وأنه يجوز أن يعمل صلّى الله تعالى عليه وسلّم في الأحكام الشرعية بالوحي أو الرأي أو الاجتهاد وإن اختلف في تفصيله ٣٢ وأن إيمان المقلد صحيح وإن كان عاصيا بترك الاستدلال ٣٣ وأنه لا يلزم في الإيمان الاستدلالي الدليل العقلي على جميع المسائل الاعتقادية بل يكفي الابتناء على قول الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم لكن فيه[١] نوع تأمل ٣٤ وأنه ليس الاسم غير المسمى بل عينه ٣٥ وأن الحكمة ما له عاقبة حميدة والسفه على ضده لا ما وقع على قصد فاعله وضده ولا ما فيه منفعة للفاعل أو لغيره وضده ٣٦ وفعل العبد يسمى كسبا لا خلقا. أقول فيه نظر أيضا[٢] ٣٧ وفعل الله تعالى يسمى خلقا لا كسبا فهو أيضا كما ترى ٣٨ واسم الفعل يشملهما على سبيل البدل بلا أن يكون حقيقة في خلق الله ومجازا في كسب العبد ٣٩ وأن ما وقع بغير آلة فخلق وبالآلة فكسب وقيل ما يجوز تفرد القادر به فخلق وما لا فكسب ٤٠ وأن إحساس الشيء بإحدى الحواس ليس علما به بل هو آلة له ٤١ وأن الذكورة شرط النبوة ٤٢ وأن ما حصل من الألم عقيب الضرب ومن الانكسار عقيب الكسر ليس بفعل العبد لاستحالة اكتساب ما ليس بقائم في محل قدرته ٤٣ وأن إفادة النظر الصحيح بمجموع الكسب والخلق لا بالخلق فقط ٤٤ وأن قدرة العبد مؤثرة في فعله لا أن له

---

[١] إذ اللازم منه كون الأشعري في خلافه ومن البين أن الأشعري لا يقول بالعقل في اثبات الأحكام أصلا. قوله بل عند هذا الأحزاب مأخوذ من معتقدات الحنفية لأبي معين النسفي يعني بحر الكلام.

[٢] إذ الأشعري بل الأشاعرة لا يقولون بكون فعل العبد خلقا كالمعتزلة.

قدرة غير مؤثرة ٤٥ وأن العلل والأسباب مثل القوى والطبائع مؤثرة حقيقة لا عادية فيما يبدو منها من الآثار ٤٦ وأنه يجوز أن يقع مقدور واحد بين قدرة قادرين كما هو مذهب بعض الأشعرية أيضا ٤٧ وأن الأرواح ليست بجسم ولا جسماني بل هي أمور مجردة عن المادة ٤٨ وأنه يعرف بعض الأحكام قبل البعثة بخلق الله تعالى العلم به إما بلا كسب كوجوب تصديق النبي وحرمة الكذب الضار وإما مع الكسب بالنظر وترتيب المقدمات وقد لا يعرف إلا بالكتاب والسنة ٤٩ وأن صفاته تعالى باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة ٥٠ وأن المماثلة لا تكون إلا بالمشاركة في جميع الأوصاف ٥١ وأن المماثلة جنس يشتمل على أنواعه من المشابهة والمضاهاة والمساواة وإطلاق اسم الجنس على كل نوع من أنواعه جائز فيه كلام ٥٢ تؤوّل المتشابهات إجمالا ويفوض تفصيلها إلى الله تعالى ٥٣ وأن حكم المتشابهات انقطاع رجاء معرفة المراد منها في هذه الدار ٥٤ وأن القضاء والقدر غير الإرادة الأزلية ٥٥ وأنهم حكموا بكفر من يقول النبي يعلم الغيب ٥٦ وأنه ليس كل مجتهد مصيبا والحق واحد ٥٧ وأن الدليل اللفظي قد يفيد اليقين إن توارد على معنى واحد عند عدم صارف ٥٨ وأن المحبة بمعنى الاستحماد لا مطلق إرادة فلا تتعلق بغير الطاعة ٥٩ وأنه ينعم الكافر في الدنيا ٦٠ وأنه لا يكلف[١] الكافر بأداء العبادات ٦١ وأن الأنبياء معصومون من الصغائر عمدا ومن الكبائر مطلقا ٦٢ وأنه يصح إمامة المفضول ٦٣ وأن الموت فساد بنية الحيوان لا عدم الحياة عما من شأنه أو عرض يخلقه الله تعالى فيه ٦٤ وأن الأعراض لا تعاد ٦٥ وأن توبة اليأس مقبولة ٦٦ وأنه لا يجوز نسخ ما لا يقبل حسنه أو قبحه السقوط كوجوب الإيمان وحرمة الكفر ٦٧ وأن الحسن والقبح مدلولا الأمر والنهي فيما يدرك عقلا وعند البعض مطلقا لحكمة الآمر والناهي ٦٨ وأن الإقرار جزء الإيمان وإن شرطا عند بعضهم كالأشاعرة ٦٩ وإن بلغ في شاهق

---

[١] لأن الكافر غير مكلف في الفروع عند أكثر الماتريدية.

الجبل ولم تصل إليه الدعوة يجب عليه الإيمان بالصانع في مدة الاستدلال دون الأعمال بحسب وجوده عزّ وجلّ ووحدته واتصافه بما يليق به من العلم والقدرة والإرادة وكونه محدث العالم وتنزيهه عما لا يليق به ٧٠ وأن العقل له مدخل في إدراك بعض الشرعيات وإن لم يكن له ذلك في حق الحكم ٧١ وأنهم أثبتوا الحال كما في التوضيح ٧٢ وأن إرسال الرسل واجب بمعنى لياقة الحكمة فقيل فتزاع لفظا ٧٣ والاستطاعة مع الفعل. أقول فيه شيء يظهر بالرجوع إلى شرح العقائد نعم قد ينسب ذلك إلى بعض الأشاعرة خلافا لجمهور الأشاعرة في جميع ذلك هذا ما يحضر لنا من كتبهم إن كان زائدا عليه في نفسه وكان بعض ما ذكر راجعا إلى بعض آخر والله أعلم بحقيقة الحال (تذييل) لا علينا أن نشير إلى أقاويل الفلاسفة المخالفة للشرع إجماعا أيضا لأن يحترز عنها لكثرة اختلاطهم في الشرعيات قالوا

١ أنه تعالى يتصف باللذة العقلية ٢ وأنه موجب بالذات فمعنى قدرته وإرادته إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل لا بمعنى يصح الفعل والترك ٣ وأن الجسم مركب من الهيولى والصورة لا من الأجزاء الفردة ٤ وأنه يستحيل وجود الجزء الذي لا يتجزأ ٥ وأن الأفلاك قديمة بهيولاها وصورها النوعية نوعا وشخصا ٦ وأن العناصر قديمة بهيولاها وصورها النوعية جنسا لا نوعا ولا شخصا ٧ وأن بطلان التسلسل مخصوص بالأشياء الموجودة المرتبة المجتمعة في الوجود لا أنه محال مطلقا ٨ وأن السبق منحصر في خمس لا سادس ٩ لا عالم وراء العالم ١٠ والخلاء محال ١١ والمكان ليس ببعد موهوم بل هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي ١٢ والوجود الذهني ثابت ١٣ والمقولات العشر موجودات خارجية نوعا أو شخصا على اختلافهم ١٤ والمجردات ثابتة ١٥ وحقيقة الإنسان أمر مجرد يتعلق به تعلق التدبير والتصرف ١٦ والجواهر خمسة الهيولى والصورة والجسم المركب منهما والعقول والنفوس ١٧ والجن والشياطين والملائكة ليست بثابتة إلا بمفارقة النفوس الخيرة والشريرة عن أبدانهم ١٨ وأن الوجود عين الذات في الواجب زائد في الممكن

لا أنه زائد في الكل ١٩ وأن إعادة المعدوم بعينه ممتنع ٢٠ والحادث مفتقر إلى مادة ومدة ٢١ والحشر الجسماني ليس بممكن ٢٢ والمعاد روحاني فقط ٢٣ وقيام العرض بالعرض جائز ٢٤ والجوهر لا يقتضي التحيز ٢٥ وأن الأجساد البسيطة الطباع متصلة واحدة كما هي عند الحس ٢٦ وأنه يشترط في النبوة الأعراض والأحوال المكتسبة بالرياضات والمجاهدات في الخلوات والانقطاعات والاستعداد الذاتي من صفاء الجوهر وذكاء الفطرة ٢٧ وأن المقادير أي الجسم التعلمي والسطح والخط أمور زائدة على الجسمية ٢٨ والحوادث التي لا أول لها ثابتة ٢٩ وحياته تعالى صحة اتصافه بالعلم فهو حي لا حياة له ٣٠ وكونه سميعا وبصيرا هو علمه تعالى بالمسموعات والمبصرات ٣١ والحواس الباطنة ثابتة في الحيوان ٣٢ والقضاء عبارة عن علمه تعالى بما ينبغي سموا بالعناية ٣٣ والقدر عبارة عن خروج الموجودات إلى الوجود العيني بأسبابها على الوجه الذي تقرر في القضاء ٣٤ واللوح المحفوظ هو العقل الفعال أو نفس الفلك الأعظم ٣٥ والعلم حصول صورة الشيء في العقل ٣٦ وأن حصول الضروريات فينا يتوقف على التوجه والإحساس وغيرهما ٣٧ والحوادث الأرضية مستندة إلى الأوضاع الفلكية ٣٨ وحصول العلم عقيب النظر الصحيح إعدادي فالنظر بعد الذهن والنتيجة تفيض عليه ٣٩ وأن التعين أمر وجودي ٤٠ والسبب المحوج في الممكن إلى العلة هو الإمكان لا الحدوث ٤١ وأن الوحدة والكثرة أمران موجودان ٤٢ ومعنى الجوهر ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع ٤٣ والعرض ماهية إذا وجدت كانت في موضوع ٤٤ والموجودات في المقولات العشر ٤٥ والإمكان صفة وجودية ٤٦ والواحد من كل الوجوه لا يصدر منه أكثر من واحد ٤٧ وعدم العلة علة لعدم المعلول ٤٨ وكل من الوجود والعدم يحتاج إلى علة مرجحة ٤٩ ويجب الإبصار عند سلامة الحاسة بشروطه وكذا سائرها والأعراض النسبية كلها موجودات خارجية ٥٠ وصفاته تعالى عين ذاته ٥١ وأن المؤثر في فعل العبد قدرة العبد بالإيجاب وامتناع التخلف ٥٢ وأنه تعالى لا يعلم الجزئيات بل يعلم

الكليات ٥٣ والنفس لا تدرك الجزئيات المادية بالذات ٥٤ وأن للحيوان أجلا طبيعيا عند تخلل الرطوبة وانطفاء الحرارة الغريزيتين وأجلا اخترامیا بحسب الآفات والأمراض ٥٥ ورسل الملائكة أفضل من رسل البشر بل الملائكة مطلقا أفضل من البشر مطلقا ٥٦ وأنه تعالى لا يعلم ذاته. وقال بعضهم لا يعلم غيره فقط وقال بعضهم لا يعلم غير المتناهي ٥٧ والخرق والالتئام للفلك ممتنع ٥٨ وأنه لم يصدر من الله غير العقل الأول ٥٩ وأنه يجوز قيام العرض بالعرض ٦٠ وأن الأبعاد غير متناهية ٦١ وأن الوجود مشترك معنوي بين الموجودات ٦٢ وأن الوجود واحد في جميع الموجودات وغيرها. قال الغزالي في المنقذ من الضلال مجموع ما غلطوا فيه راجع إلى عشرين أصلا يجب التكفير في ثلاثة والتبديع في سبعة عشر ولإبطال مذهبهم صنفنا التهافت وتلك الثلاثة إنكار الحشر الجسماني ونفي علم الجزئيات عن الله تعالى وقولهم بقدم العالم وقد يؤوّل الدواني محتجا بالغير تخليصا عن الكفر والله تعالى أعلم.